المركز الأورومتوسطى للهجرة و التنمية
Euro-Mediterraan Centrum Migratie & Ontwikkeling
Postbus 59676 • 1040 LD Amsterdam
T: 0031(0)20 – 428 88 25 • F: 0031(0)20 – 463 62 22
E: info@emcemo.nl • www.emcemo.nl

الموضوع: ملف التعويضات الإجتماعية بهولندا

إلى السيد رئيس الغرفة الأولى
إلى السيد رئيس الغرفة الثانية
إلى السادة رؤساء الفرق البرلمانية في الغرفة الأولى و الثانية

تحية طيبة و بعد،

كما تعلمون أن قرار الحكومة الهولندية المتعلق بتخفيض التعويضات الإجتماعية الخاصة بالأرامل و اليتامى و تعويضات الأطفال المقيمين في المغرب (بغض النظر عن بلد إقامة أولياء أمرهم) بنسبة 40 في المائة مقارنة مع دوي الحقوق المقيمين بهولندا، قد دخل حيز التنفيد ابتداء من فاتح يناير من السنة الحالية 2013 .

هذا القرار الذي يعتبر كخطوة أولي لتوقيف تصدير كل التعويضات ابتداء من سنة 2014 للأرامل و الاطفال بالاضافة الى تعويضات العائدين الى المغرب بصفة نهائية في حالة مصادقة الغرفة الاولي على هذا القرار, بعد الاشتشارة المطلوبة من مجلس الدولة, وكذلك اذا ما بادرت الحكومة الهولندية بفسخ الاتفاقية الثنائية ما بين المغرب وهولندا.

لتطبيق اجراء التخفيض أدخلت الحكومة الهولندية عنصرين جديدين لتحديد الحق في الحصول عليها ومقدار التعويض .
(أولا) – عنصر بلد الإقامة - (ثانيا) مستوى تكاليف العيش في بلد الاقامة - مقارنة مع تكاليف العيش في هولندا.
بالنسبة للمغرب تنطلق الحكومة الهولندية أن تكاليف العيش تقدر ب 60 في المائة مقارنة مع تكاليف العيش في هولندا.

في ما يخص العنصر الأول - بلد الاقامة - تنطلق الحكومة الهولندية من ميز عنصري يستهدف فئة معينة انطلاقا من جنسيتها وبلد اقامتها الشيء الذي يتضمن ميزا عنصريا خفيا مخالفا للقوانين الهولندية.

في ما يخص العنصر الثاني تحديد مستوى التعويضات حسب تكاليف العيش في بلد الإقامة لم يسبق للقانون الهولندي أن اعتبر في يوم ما أن بلد الاقامة يشكل مبررا قانونيا لتحديد تعويض ما، أو تخفيضه كيف ما كان نوعه, باستثناء التعويضات المنصوص قانونيا على عدم امكانية تصديرها.

هذا بالاضافة الى أن كِلا العنصرين – بلد الاقامة ومستوى تكاليف العيش فيه – لا أثر لهما في اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين المغرب و هولندا (1972). هذا بالاضافة لخرق الاتفاقيات المبرمة بين المغرب و الاتحاد الأوربي في ما يتعلق بحقوق العمال المنحدرين من المغرب.

كما يجب الاشارة الى أن الاجراءات التي كشفت عنها الحكومة المغربية ويقضة السفارة المغربية بهولندا لتتبع هذا الملف، لم تحقق أية نتيجة تذكر وأن هذه الإ جراءات جاءت جد متأخرة .
وفي هذا الإطار نلتمس من مجلسكم الموقر تنظيم جلسة استماع عمومية بمشاركة بعض الأشخاص ذوي الحقوق و ممثلي تنسيق الجمعيات المغربية بهولندا و بعض الإختصاصيين في الموضوع من أجل إحاطة مجلسكم بالمعلومات الضرورية حول تطورات الراهنة المتعلقة بملف توقيف التعويضات الإجتماعية.

تجدون رفقة هذه الرسالة ملف متكامل حول "تخفيض التعويضات".

و تقبلوا منا فائق التقدير و الإحترام،

التوقيع باسم "تنسيق الجمعيات المغربية ضد توقيف تعويضات التأمينات الإجتماعية" عبدو المنبهي